



كلية الحقوق

الدراسات العليا

قسم القانون المدنى

المسؤولية المدنية لمراقب الحسابات

«دراسة مقارنة»

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق
مقدمة من

الباحث/ عبدالونيس محمد عبدالونيس السيد

لجنة مناقشة الرسالة والحكم عليها:

(مشرفاً ورئيساً)

الأستاذ الدكتور/ محمد شكرى سرور

أستاذ القانون المدنى ووكيل كلية الحقوق جامعة القاهرة (الأسبق)

(عضواً)

الأستاذ الدكتور/ محمد السعيد رشدى

أستاذ القانون المدنى ووكيل كلية الحقوق جامعة بنها (الأسبق)

(عضواً)

الأستاذ الدكتور/ محمد سامى عبد الصادق

أستاذ القانون المدنى بكلية الحقوق جامعة القاهرة

٢٠١٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ*

صدق الله العظيم

الآية ٥٥ من سورة يوسف

(*) قال يوسف اجعلني على خزائن الأرض - أرض مصر - إني حفيظ عليم ، ذو حفظ وعلم بأمرها ، وقيل كاتب حاسب . القرآن الكريم بالرسم العثماني وبهامشه تفسير الجلالين للإمامين: جلال الدين بن أحمد بن محمد وجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ، دار التوزيع والنشر الإسلاميين ، ص ٢٤٢.

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى:

- ◆ والدي «رب أرحمهما كما ربياني صغيراً»
- ◆ رفيقة دربي زوجتي ، ابنتي أروى وأريج .
- ◆ كل من قدم لي يد ...

إليهم جميعاً أهدى هذا العمل المتواضع ، ليكون أمنية
طال انتظارها وليكون لبنة في بناء المكتبة القانونية العربية .
وحسبي أنني بشر إن أصبت فلي أجران ، وإن أخطأت فلي أجر .

كلمة شكر

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله الرحمن الرحيم، الذي خلق الإنسان في أحسن تقويم وهده إلى الصراط المستقيم، والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين سيدنا محمد ﷺ، الذي بعثه ربه رحمة للعالمين، الذي ترك لنا من بعده، ما إن تمسكنا بهما فلن نضل أبداً كتاب الله وسنته فكانا لنا فيضاً زاخراً بالعلم النافع وخيراً مرشداً ودليلاً.

وبعد،،،

فإنني أسجد لله سبحانه وتعالى - ولو ظللت ساجداً له سبحانه ما حييت ما وفيته حقه - شاكراً فضله ونعماءه أن أتم على عملي هذا، حتى خرج إلى النور بفضله. راجياً إياه أن يتقبله مني، علماً يُنتفع به، فأجده في ميزان حسناتي يوم أن أعرض عليه.

وفي السياق ، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من استعانكم بالله فأعينوه، ومن سألكم بالله فأعطوه، ومن دعاكم فأجيبوه، ومن صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه » (*).

والشكر موصول إلى تلك الكوكبة النيرة من فقهاء القانون، لجنة مناقشة الرسالة والحكم عليها، وفي مقدمتهم العالم الجليل والفقيه الكبير الأستاذ الدكتور/ محمد شكري سرور، أستاذ القانون المدني ووكيل كلية الحقوق، جامعة القاهرة (الأسبق) والمشرف على الرسالة ورئيس لجنة الحكم

(*) صدق رسول الله ﷺ، رواه أبو داود والنسائي.

عليها، على ما قدّمه لى من نصائح وإرشادات أثناء مرحلة الإعداد لهذه الرسالة حتى خرجت على صورتها هذه، وإنى أسأل الله تعالى أن يبارك في عمره وعلمه، وأن يجزيه عني وعن جميع طلاب العلم خير الجزاء. كما أتقدم بخالص شكرى وتقديرى لكل من **الأستاذ الدكتور/ محمد السعيد رشدى**، أستاذ القانون المدنى ووكيل كلية الحقوق جامعة بنها (الأسبق)، **والأستاذ الدكتور/ محمد سامي عبدالصديق**، أستاذ القانون المدنى بكلية الحقوق جامعة القاهرة، على تفضل سيادتهما بقبول عضوية لجنة مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، فلاشك أن وجودهما وما يبدونه من تعليقات ومناقشات سوف يثرى البحث ويزيده قيمة. فجزاهما الله عنى خير الجزاء وبارك فيهما.

الباحث

مقدمة

لقد تربعت موضوعات المسؤولية المدنية منذ زمن بعيد - ولا زالت - على قمة الموضوعات التي شغلت أذهان الباحثين وجذبت أنظارهم، مما أدى إلى أن استنفد إغراء البحث فيها اهتمام العديد من الكُتّاب فزخرت بها الكثير من المؤلفات^(١).

ويرجع ذلك لما للمسؤولية المدنية من طابع عملي يلمس أثره كل من له احتكاك بالمجتمع، فالمسؤولية كما عبر عنها أحد الفقهاء الفرنسيين^(٢)، هي نقطة الارتكاز في الفلسفة التشريعية للقانون المدني. بل يمكن القول إنها (أى المسؤولية)، أصبحت - في أيامنا هذه - مثلما عبر هذا الفقيه، تمثل نقطة الارتكاز في الفلسفة التشريعية في كافة فروع القانون، بحيث أصبحت المسؤولية، قُطب الرّحى الذي يدور حوله صراع الخصومة ومكمن الحساسية من جميع النظم القانونية.

(١) نذكر منها على سبيل المثال، من المؤلفات العامة: د. سليمان مرقس، المسؤولية المدنية في تقنيات البلاد العربية، الأحكام العامة، الجزء الأول، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، طبعة ١٩٧١، د. محمود جمال الدين زكي، مشكلات المسؤولية المدنية، الجزء الأول، مطبعة جامعة القاهرة، طبعة ١٩٧٨، الجزء الثاني، مطبعة جامعة القاهرة، طبعة ١٩٩٠، د. مصطفى كمال وصفي، المسؤولية المدنية لأعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة، مكتبة الأنجلو المصرية، طبعة ١٩٦٥، د. محمد شكري سرور، مسؤولية مهندسى ومقاولي البناء والمنشآت الثابتة الأخرى، دراسة مقارنة في القانون المدني المصري والقانون المدني الفرنسي، طبعة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، بدون ناشر، مسؤولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته الخطرة، الطبعة الأولى ١٩٨٣، ملتزم الطبع والنشر، دار الفكر العربي. ومن رسائل الدكتوراه، أبو زيد عبد الباقي، التأمين من المسؤولية المدنية عن حوادث السير، دكتوراه، القاهرة ١٩٧٥، أيمن إبراهيم عبد الخالق، تطور مفهوم الخطأ كأساس للمسؤولية المدنية، دكتوراه، عين شمس ١٩٩٨، نسرين سليمان حسن منصور، مشكلات المسؤولية المدنية عن إجراء عمليات الاستئساخ على البشر، دكتوراه، القاهرة ٢٠٠٨.

(2) Josserand Préface à L'ouvrage de M. André Brun "Rapports et domaines des responsabilités contractuelle et délictuelle" thèse, 1931, P.5.

هذا، ومع ما أصاب المجتمعات والمدنات من تطور في شتى المجالات، فقد تجاوزت أهمية قواعد المسؤولية نطاق الخطورة النظرية والجدل الفقهي المحض لتحتل مركز الصدارة في الحياة العملية، فقد أصبحت من أكثر الموضوعات إثارة وتعبيراً عن القيم الاجتماعية، وهذا ما جعلها تتميز بالتطور والتجديد، حتى تستجيب للمقتضيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ولقد وضعت نُصب عيني ما أمكنني الاطلاع عليه من مؤلفات، كتب أصحابها في موضوعات المسؤولية المدنية - على النحو المشار إلى بعض من هذه المؤلفات بالهامش السابق - وهي كثيرة ومتنوعة بحيث زخرت بها المكتبة القانونية العربية، فوجلت في نفسي ألا أجد لي سهماً بين ما كُتب وما سيخطه قلبي في رسالتي هذه.

فوجدت أن مهنيّاً - كمراقب الحسابات - لم يحظ بالاهتمام الكافي من قبل الشراح المصريين - على الأقل - اللهم إلا بعض الإشارات العابرة عند تعرضهم لمعالجة موضوع الرقابة على شركات المساهمة^(١). وذلك على الرغم من وجود التنظيم التشريعي لدور مراقبي الحسابات وإقرار مسئوليتهم المدنية والجنائية^(٢) في مصر، منذ صدور القانون رقم ٢٦ في ١٦ يناير سنة ١٩٥٤ والذي حل محله القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

(١) انظر على سبيل المثال، د. محسن شفيق، الوسيط في القانون التجاري المصري، الجزء الأول، الطبعة الثالثة ١٩٥٧، مكتبة النهضة المصرية، ص ٥٦٦ وما بعدها، د. مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، الأحكام العامة في الشركات، شركات الأشخاص، شركات الأموال، ص ٢٨١ وما بعدها، دار الجامعة الجديدة للنشر، طبعة ١٩٩٧، د. ثروت على عبد الرحيم، شرح القانون التجاري المصري الجديد، الجزء الأول، الأعمال التجارية، التاجر، المحل التجاري، الشركات التجارية، ص ٦٨٤ وما بعدها، الطبعة الثانية ٢٠٠٠، د. سميحة القليوبي، الشركات التجارية، ص ١٠٠٤ وما بعدها، الطبعة الرابعة ٢٠٠٨، دار النهضة العربية.

(٢) فضلاً عن المسؤولية التأديبية، والتي ورد النص عليها في العديد من القوانين ذات الصلة بتنظيم عمل مهنة مراقبة الحسابات، ومنها القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بإنشاء نقابة التجاريين، دستور مهنة المحاسبة والمراجعة المصري الصادر في أغسطس ١٩٥٨.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
ج	إهداء
د	كلمة شكر
١	مقدمة
	فصل تمهيدي
٧	حول التطور التشريعي لمهنة مراقبة الحسابات في القانون المصري والقانون المقارن
٧	تصدير وتقسيم
٨	المبحث الأول: التطور التشريعي لمهنة مراقبة الحسابات في القانون المصري
٨	تقسيم:
٨	المطلب الأول: تاريخ نشأة نظام الرقابة على الحسابات في مصر
١٠	الوضع في ظل قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤
١٠	الوضع في ظل القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١
١٣	المطلب الثاني: القواعد المنظمة لمهنة مراقبة الحسابات في مصر
٢٠	المبحث الثاني: التطور التشريعي لمهنة مراقبة الحسابات في القانون المقارن
٢٠	تمهيد وتقسيم
٢١	المطلب الأول: التطور التشريعي لمهنة مراقبة الحسابات في القانون الفرنسي ...
٢١	تقسيم
٢١	الفرع الأول: تاريخ نشأة نظام الرقابة على الشركات في القانون الفرنسي
٢٧	الفرع الثاني: القواعد المنظمة لمهنة مراقبة الحسابات في القانون الفرنسي
٢٨	الروابط الخاصة بمراقبي الحسابات
٣٢	القيد في الجدول المهني لمراقبي الحسابات
٤٠	المطلب الثاني: مراحل تطور نظام الرقابة على الحسابات في القانون الإنجليزي.
٤٢	خاتمة المبحث الثاني: مهنة الرقابة على الحسابات في عصر الدولة الإسلامية
٤٢	تقديم وتقسيم

الصفحة	الموضوع
٤٤	نشأة وتطور فكرة الرقابة على الحسابات في صدر الدولة الإسلامية
٤٦	الوظائف المناظرة لمهنة الرقابة على الحسابات في الفكر الإسلامي
٤٧	الشروط الواجب توافرها في القائمين على الرقابة على الحسابات في الفكر الإسلامي
٤٩	الباب الأول المسؤولية العقدية لمراقب الحسابات
٥٠	تقسيم
٥١	مبحث تمهيدي: حول تعيين مراقب الحسابات وعزله والشروط الواجب توافرها فيه وسلطاته وواجباته
٥١	تعيين مراقب الحسابات وعزله وتغييره
٥٤	الشروط الواجب توافرها في مراقب الحسابات
٥٥	سلطات مراقب الحسابات وواجباته
٥٦	الاطلاع
٥٧	مراقبة صحة انعقاد الجمعية العامة
٥٧	تقديم تقرير سنوي عن أعمال الشركة
٥٩	دعوة الجمعية العامة
	الفصل الأول
٦٠	المركز القانوني لمراقب الحسابات في إطار علاقته بالشركة الخاضعة لرقابته
٦٠	تقديم وتقسيم
٦١	المبحث الأول: النظرية التعاقدية (التقليدية)
٦١	المطلب الأول: مضمون النظرية التعاقدية
٦٤	المطلب الثاني: تقدير النظرية التعاقدية
٦٨	المبحث الثاني: النظرية العضوية

الصفحة	الموضوع
٦٨	المطلب الأول: مضمون النظرية العضوية
٧١	المطلب الثاني: تقدير النظرية العضوية
٧٢	المبحث الثالث: الشركة باعتبارها أداة قانونية لتنظيم المشروع
٧٣	رأي الباحث في شأن تحديد طبيعة العلاقة بين مراقب الحسابات والشركة الخاضعة لرقابته
٧٥	الفصل الثاني الالتزامات القانونية التي تحكم دور مراقب الحسابات
٧٥	تمهيد وتقسيم
٧٧	المبحث الأول: التزام مراقب الحسابات ببذل العناية التي تقتضيها الأصول المهنية
٧٧	تقديم للموضوع
٧٧	ماهية الالتزام بتحقيق نتيجة والالتزام ببذل العناية
٨٠	أهم المعايير التي قيل بها بشأن التمييز بين نوعي الالتزام
٨٠	المعيار الأول: معيار إرادة المتعاقدين
٨٠	المعيار الثاني: معيار الشخص المتحمل بعبء الإثبات
٨٠	المعيار الثالث: معيار الصدفة والاحتمال
٨١	المعيار الرابع: مدى مشاركة الدائن بالالتزام في تنفيذ الأداء محل الالتزام
٨١	تعقيب
٨٧	احترام القواعد والإجراءات المنصوص عليها في القانون وفي نظام الشركة الأساسي
١٠٧	وجوب مراعاة الأصول الفنية المتعارف عليها
١٢٤	المبحث الثاني: التزام مراقب الحسابات بعدم التدخل في أعمال الإدارة
١٢٥	القاعدة العامة: حظر تدخل مراقب الحسابات في أعمال الإدارة أو انتقادها
١٢٨	الاستثناءات الواردة على مبدأ حظر تدخل مراقب الحسابات في أعمال الإدارة ..

الصفحة	الموضوع
١٢٩	الاستثناءات التي اقتضتها طبيعة المهمة التي يقوم بها مراقب الحسابات
١٣٢	الاستثناءات المقررة بموجب نصوص خاصة
١٣٦	المبحث الثالث: التزام مراقب الحسابات بالمحافظة على السر المهني
١٣٦	تقديم وتقسيم
١٣٨	المطلب الأول: مضمون التزام مراقب الحسابات بالمحافظة على السر المهني ..
١٣٩	المقصود بسر المهنة
١٤١	الغير الذين لا يجوز اطلاعهم على السر المهني
١٤٦	المطلب الثاني: حدود التزام مراقب الحسابات بالمحافظة على السر المهني
١٥٢	المبحث الرابع: التزام مراقب الحسابات بتقديم التقارير السنوية
١٥٢	تقديم وتقسيم
١٥٣	المطلب الأول: التقرير العام
١٥٤	الموعد المحدد لتقديم التقرير العام
١٥٦	محتوى تقرير مراقب الحسابات
١٦٢	أنواع التقارير العامة
١٦٣	التقرير النظيف (أو النموذجي)
١٦٤	التقرير المقيد بتحفظات
١٦٥	التقرير السلبي (رأي التدخل)
١٦٧	الشكل الذي يفرغ فيه التقرير العام
١٧٢	المطلب الثاني: التقارير الخاصة
١٧٣	الحالات التي يتعين بشأنها رفع تقارير خاصة إلى الجمعية العامة العادية للشركة
١٧٩	الحالات التي تقدم بشأنها تقارير خاصة إلى الجمعية العامة غير العادية للشركة
١٨٨	المطلب الثالث: الجزاء المترتب على تخلف تقرير مراقب الحسابات
١٩١	المبحث الخامس: نماذج للالتزامات التي فرضها المشرع الفرنسي على مراقب الحسابات

الصفحة	الموضوع
١٩١	تقديم وتقسيم
١٩٢	المطلب الأول: التزام مراقب الحسابات باتخاذ إجراءات التحذير
١٩٥	المطلب الثاني: التزام مراقب الحسابات بإبلاغ النيابة العامة بما يكتشفه من وقائع مجرمة
١٩٧	المطلب الثالث: التزام مراقب الحسابات بالتأمين من المسؤولية
٢٠٠	الفصل الثالث شروط تحقق المسؤولية العقدية لمراقب الحسابات
٢٠٠	مقدمة وتقسيم
٢٠٢	المبحث الأول: خطأ مراقب الحسابات
٢٠٢	تقديم وتقسيم
٢٠٢	ماهية خطأ مراقب الحسابات وأنواعه
٢٠٧	المطلب الأول: خطأ مراقب الحسابات في الرقابة
٢٠٩	المطلب الثاني: خطأ مراقب الحسابات في نتائج الرقابة
٢١١	المبحث الثاني: الضرر الذي يلحق بالشركة
٢١١	ماهية الضرر الذي يسأل عنه مراقب الحسابات وأنواعه
٢١٢	الضرر المادي
٢١٣	الضرر الأدبي "ومدى إمكانية وجوده أو تحققه"
٢١٦	المبحث الثالث: رابطة السببية بين الخطأ والضرر
٢١٩	الفصل الرابع أسباب إعفاء مراقب الحسابات من المسؤولية
٢١٩	تمهيد وتقسيم
٢٢٠	المبحث الأول: الأسباب القانونية لإعفاء مراقب الحسابات من المسؤولية
٢٢٠	تمهيد وتقسيم
٢٢٠	القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ
٢٢٢	خطأ المضرور

الصفحة	الموضوع
٢٢٣	انتقاء خطأ مراقب الحسابات
٢٢٣	حُسن نية مراقب الحسابات
٢٢٤	عدم وجود الوقت الكافي للمراجعة
٢٢٤	الجهل بالقانون
٢٢٤	قلة الأجر المدفوع لمراقب الحسابات
٢٢٥	أخطاء مجلس الإدارة
٢٢٦	المبحث الثاني: الشروط لاتفاقية الإعفاء مراقب الحسابات من المسؤولية
٢٢٧	الباب الثاني
	المسؤولية التقصيرية لمراقب الحسابات
٢٢٨	تمهيد وتنويه وتقسيم
٢٢٩	الفصل الأول
	مسؤولية مراقب الحسابات تقصيريا في مواجهة الغير
٢٢٩	تقسيم
٢٣٠	المبحث الأول: المسؤولية المبنية على الخطأ الواجب الإثبات
٢٣٢	دائنو عملاء المحاسب أو المراجع
٢٣٢	المساهمون
٢٣٣	مصلحة الضرائب
٢٣٨	المبحث الثاني: المسؤولية المبنية على علاقة التبعية" في حالة ما إذا كانت الرقابة على الحسابات عن طريق شركة مدنية مهنية لمراقبة الحسابات"
٢٤١	الفصل الثاني
	دعوى المسؤولية
٢٤١	تنويه وتقسيم
٢٤٢	المبحث الأول: أطراف دعوى المسؤولية والاختصاص بنظرها والحكم فيها
٢٤٢	المطلب الأول: أطراف الدعوى

الصفحة	الموضوع
٢٥٠	المطلب الثاني: المحكمة المختصة بنظر دعوى المسؤولية ضد مراقب الحسابات
٢٥٢	المطلب الثالث: الحكم في الدعوى
٢٥٤	المبحث الثاني: انقضاء دعوى المسؤولية المدنية ضد مراقب الحسابات بمضي المدة
٢٥٤	الدعوى الفردية
٢٥٥	دعوى الشركة
٢٥٧	خاتمة الباب الثاني: مدى إمكان تطبيق أحكام المسؤولية الموضوعية على مراقب الحسابات
٢٥٩	خاتمة البحث وأهم التوصيات
٢٦٥	ملحق
٢٧٥	قائمة المراجع
٢٧٥	المراجع باللغة العربية
٢٩٣	المراجع باللغة الأجنبية
٢٩٤	أهم المختصرات الفرنسية
٢٩٥	الفهرس